مكتب العمل الدولي

مجلس الإدارة

الدورة 334، جنيف، 25 تشرين الأول/ أكتوبر - 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018 **الوثيقة: GB.334/INS/13/1**

القسم المؤسسي **INS**

التاريخ: ٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨
الأصل: إنكليزي

البند الثالث عشر من جدول الأعمال

تقرير المدير العام

التقرير التكميلي الأول: متابعة مبادرات مئوية منظمة العمل الدولية

غرض الوثيقة

تقدم هذه الوثيقة التقرير السنوي عن التقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ مبادرات المئوية الواردة في تقرير المدير العام المقدم إلى الدورة ١٠٢ (٢٠١٣) لمؤتمر العمل الدولي، عملاً بالقرار الذي اتخذه مجلس الإدارة في دورته ٣١٩ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣). انظر مشروع القرار في الفقرة ٢٦.

الهدف الاستراتيجي المعني: الأهداف الاستراتيجية جميعها.

الانعكاسات السياسية: فيما يتصل بمتابعة مبادرة المرأة في العمل.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: لا توجد.

إجراء المتابعة المطلوب: تنفيذ المبادرات في ضوء الإرشادات الصادرة عن مجلس الإدارة.

الوحدة مصدر الوثيقة: مكتب المدير العام.

الوثائق ذات الصلة: الوثيقة ILC.102/DG/IA، *نحو مئوية منظمة العمل الدولية: الحقائق والتجدد والالتزام الثلاثي*؛ الوثيقة ILC.104/DG/I، *مبادرة المئوية بشأن مستقبل العمل*؛ الوثيقة ILC.105/DG/IB، *مبادرة القضاء على الفقر: منظمة العمل الدولية وبرنامج عام ٢٠٣٠*؛ الوثيقة ILC.106/DG/IB، *العمل في مناخ متغير: المبادرة الخضراء*؛ الوثيقة ILC/107/DG/IB، *مبادرة المرأة في العمل: الدفع قدماً نحو المساواة*؛ الوثيقة GB.319/INS/3/1؛ الوثيقة GB.322/INS/2؛ الوثيقة GB.322/INS/13/2؛ الوثيقة GB.325/INS/15/2؛ الوثيقة GB.328/INS/17/1؛ الوثيقة GB.329/INS/6؛ الوثيقة GB.329/INS/21/1؛ الوثيقة GB.331/INS/17/1؛ الوثيقة GB.334/INS/2/1؛ الوثيقة GB.334/INS/2/2؛ الوثيقة GB.334/INS/3/1؛ الوثيقة GB.334/INS/5؛ الوثيقة GB.334/LILS/3؛ الوثيقة GB.334/WP/GBC/2؛ الوثيقة GB.334/WP/GBC/3.

هذه الوثيقة المقدمة إلى مجلس الإدارة مطبوعة بعدد محدود من النسخ للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة وعمليات منظمة العمل الدولية والإسهام في الحياد المناخي وتحسين الفعالية. لذا يرجى من أعضاء مجلس الإدارة والمراقبين الكرام التفضل بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وتجنب طلب نسخ إضافية. وكل وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org.

مقدمة

١. دأب مجلس الإدارة في كل دورة من دوراته في تشرين الأول/ أكتوبر – تشرين الثاني/ نوفمبر منذ عام ٢٠١٣، على مناقشة مبادرات المئوية السبع التي اقترحها المدير العام في تقريره المقدم إلى الدورة الثانية بعد المائة (٢٠١٣) لمؤتمر العمل الدولي.[١] وقدّم مجلس الإدارة مقترحات بشأن جوهر المبادرات وشدّد على أهمية تنفيذها بفعالية. كما استرعى الانتباه إلى الصلات الوثيقة بين مختلف المبادرات وإلى ضرورة مواصلة ضمان إدماجها كلياً في أدوات البرمجة في منظمة العمل الدولية.

٢. وكان مجلس الإدارة قد طلب من المدير العام أن يواصل تقديم التقارير السنوية عن التقدم المحرز، وتشمل هذه الوثيقة المبادرات السبع جميعها وينصب التركيز الرئيسي فيها على المبادرات غير المشمولة في بنود جدول الأعمال الأخرى. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات المفصلة عن المبادرات السبع جميعها على الصفحات المخصصة لمبادرات مئوية منظمة العمل الدولية على الإنترنت.[٢]

مبادرة الإدارة السديدة

٣. تقوم مبادرة الإدارة السديدة على بحث سير أعمال هيكليات الإدارة السديدة في منظمة العمل الدولية لضمان أنها تفي تماماً بالغرض المنشود في القرن الثاني من عمرها. وعملاً بالقرارات السابقة فيما يتعلق بالإصلاحات الهيكلية لمجلس الإدارة وللمؤتمر، سيواصل الفريق العامل المعني بسير أعمال مجلس الإدارة ومؤتمر العمل الدولي في تشرين الأول/ أكتوبر – تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨، الاستعراض الشامل للنظام الأساسي للمؤتمر والمذكرة التمهيدية لقواعد الاجتماعات الإقليمية.[٣] بالإضافة إلى ذلك، سيناقش مجلس الإدارة على حد سواء جدول أعمال الدورة ١٠٨ (حزيران/ يونيه ٢٠١٩) للمؤتمر ووضع جدول أعمال دورات المؤتمر اعتباراً من عام ٢٠٢٠ فصاعداً على أساس النهج الاستراتيجي والمتسق المعتمد في دورته ٣٢٢.[٤]

٤. كذلك، تنطوي مبادرة الإدارة السديدة على متابعة تقييم أثر إعلان منظمة العمل الدولية لعام ٢٠٠٨ بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، الذي أجري في الدورة ١٠٥ (٢٠١٦) لمؤتمر العمل الدولي. وتمشياً مع القرارات التي اتخذها مجلس الإدارة في هذا الصدد، دأب المكتب على تنفيذ برنامج عمله ونقاط العمل الأخرى بهدف إنفاذ القرار بشأن الدفع قدماً بالعدالة الاجتماعية من خلال العمل اللائق، الذي اعتمده المؤتمر في عام ٢٠١٦. ومن المزمع أن يُجري مجلس الإدارة مناقشات متابعة في دورته ٣٣٥ (آذار/ مارس ٢٠١٩) بشأن استراتيجية تطوير القدرات المؤسسية للهيئات المكونة وفي دورته ٣٣٧ (تشرين الأول/ أكتوبر – تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩) من أجل استعراض متوسط الفترة وتقديم تقرير عن التقدم المحرز بهدف تكييف برنامج العمل على ضوء الدروس المستخلصة والنتائج المنبثقة عن الدورة ١٠٨ (٢٠١٩) لمؤتمر العمل الدولي.

مبادرة المعايير

٥. إن هدف مبادرة المعايير هو تدعيم التوافق الثلاثي حول آلية موثوقة للإشراف على المعايير وتعزيز ملاءمة معايير العمل الدولية. وستكون المبادرة موضوع مناقشة بموجب بندين من بنود جدول الأعمال في الدورة ٣٣٤ لمجلس الإدارة.[٥]

[١] مكتب العمل الدولي: *نحو مئوية منظمة العمل الدولية: الحقائق والتجدد والالتزام الثلاثي*، تقرير المدير العام، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٢، جنيف، ٢٠١٣.

[٢] انظر الرابط التالي: http://www.ilo.org/global/about-the-ilo/history/centenary/lang--en/index.htm

[٣] الوثيقة GB.334/WP/GBC/2 والوثيقة GB.334/WP/GBC/3.

[٤] الوثيقة GB.334/INS/2/1 والوثيقة GB.334/INS/2/2.

[٥] الوثيقة GB.334/INS/5 والوثيقة GB.334/LILS/3.

مبادرة المنشآت

٦. إن هدف مبادرة المنشآت هو تحقيق كامل الإمكانيات في التزام منظمة العمل الدولية مع المنشآت بحيث تسهم في تحقيق أهداف المنظمة، بما فيها تعزيز المنشآت المستدامة. وتمشياً مع قرار مجلس الإدارة في أعقاب استعراضه مبادرة المنشآت في دورته ٣٢٩ (آذار/ مارس ٢٠١٧)، واصل المكتب تنفيذ مكوناتها الاستراتيجية الرئيسية الثلاثة، وهي: المنشآت وسياسات وممارسات سلاسل التوريد والإمداد؛ المبادرات الدولية بشأن سلوك المنشآت؛ بناء المعارف والتوعية. وسيتلقى مجلس الإدارة تقريراً كاملاً عن التقدم المحرز بشأن مبادرة المنشآت في دورته ٣٣٥ (آذار/ مارس ٢٠١٩).

٧. ولقد واصلت منظمة العمل الدولية التزامها في المقر وفي الميدان مع المنشآت من جميع الأحجام. وشمل ذلك شبكات الأعمال القائمة لمنظمة العمل الدولية بشأن الإعاقة وأرضيات الحماية الاجتماعية وعمل الأطفال فضلاً عن شبكة الأعمال العالمية الجديدة بشأن العمل الجبري والاتجار بالبشر، التي أطلقت في حزيران/ يونيه ٢٠١٨. ومنظمة العمل الدولية شريكة أيضاً في الشبكة العالمية للتلمذة الصناعية. وهناك مجموعة متنوعة من برامج منظمة العمل الدولية ضالعة في العمل الآن مع القطاع الخاص، بما في ذلك برنامج العمل الأفضل في قطاع الملابس وصندوق "الرؤية صفر" بشأن السلامة والصحة المهنيتين وبرنامج "كيف تبدأ مشروعك وتحسّنه" بشأن تنمية المشاريع، وبرنامج "استدامة المنشآت المسؤولة والقادرة على التنافس" بشأن الإنتاجية وبرنامج التمويل الاجتماعي بشأن الحصول على التمويل، بالإضافة إلى أنشطة وحدة التعاونيات في منظمة العمل الدولية، الرامية إلى تعزيز التعاونيات. وتعمل منظمة العمل الدولية يداً بيد مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتشجيع المسؤولية الاجتماعية للشركات في ستة بلدان في آسيا، وستمد نطاق هذا التعاون ليشمل تسعة بلدان في أمريكا اللاتينية. وفي ميدان التمويل الاجتماعي، تقوم منظمة العمل الدولية في الوقت الراهن بالتعاون مع المؤسسات المالية لاختبار نُهج جديدة ترمي إلى تمكين القطاع المالي من الاسهام في برنامج العمل اللائق. بالإضافة إلى ذلك، دأب المكتب على تنفيذ برنامج العمل بشأن العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد العالمية، الذي اعتمده مجلس الإدارة في دورته ٣٢٨ (تشرين الأول/ أكتوبر – تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٦)، وتشارك فيه جميع الإدارات السياسية في منظمة العمل الدولية.

مبادرة القضاء على الفقر

٨. إن مبادرة القضاء على الفقر هي وسيلة تقدم بواسطتها منظمة العمل الدولية إسهامات في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة لعام ٢٠٣٠ من أجل التنمية المستدامة (برنامج عام ٢٠٣٠). ولقد كانت موضوع تقرير المدير العام المقدم إلى الدورة ١٠٥ للمؤتمر (٢٠١٦)، حيث أعرب المندوبون عن دعم قوّي للمبادرة. وكان برنامج عام ٢٠٣٠ نقطة مرجعية رئيسية استندت إليها الخطة الاستراتيجية لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ والبرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، وينبغي أن يشكل عنصراً مركزياً في البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١.

٩. ولقد واصلت منظمة العمل الدولية التزامها في مجموعة من الأنشطة الوطنية والعالمية في إطار هذه المبادرة. وجرى في أيار/ مايو ٢٠١٨ إطلاق منصة العمل اللائق من أجل موارد التنمية المستدامة، بأربع لغات (الإنكليزية والفرنسية والروسية والإسبانية). وعُقدت مؤتمرات مع الهيئات المكونة الثلاثية في شتى البلدان لمساعدتها على إعداد إسهامات في الاستراتيجيات الوطنية من أجل التنمية المستدامة. وبالاستناد إلى المواد التقنية والاتصالات المعدة سابقاً، أضيف عدد من المذكرات بشأن أهداف التنمية المستدامة إلى سلسلة مذكرات أهداف التنمية المستدامة بشأن مجالات مواضيعية من قبيل المهارات من أجل العمالة والضلوع مع القطاع الخاص في أنشطة بشأن العمل اللائق ومعايير العمل الدولية. وجرى توفير المزيد من المساعدة التقنية بهدف مساعدة البلدان على تقديم بيانات مناسبة من أجل رصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وكجزء من النهج المشترك للمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة لدعم تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠ على المستوى القطري (أي استراتيجية التعميم والتعجيل والدعم السياسي)، شاركت منظمة العمل الدولية في بعثات مشتركة فيما بين الوكالات إلى بيلاروس والبوسنة والهرسك وغامبيا ومالي والسودان وأوكرانيا.

١٠. وعلى المستوى العالمي، زادت منظمة العمل الدولية من تطوير مشاركتها في عدة شراكات بهدف تدعيم برنامج عام ٢٠٣٠، بما في ذلك: التحالف ٨-٧ للقضاء على العمل الجبري والرق المعاصر والاتجار بالبشر وعمل الأطفال، وهو تحالف يشمل الآن زهاء ٢٠٠ شريك موقّع رسمياً؛ المبادرة العالمية بشأن الوظائف اللائقة من أجل الشباب، التي أطلقت منصة التزام من أجل شركائها البالغ عددهم ٤٣ شريكاً، وهي تركز على النشاط والأثر على المستوى القطري، أصلاً في غرب أفريقيا؛ الشراكة العالمية من أجل الحماية الاجتماعية الشاملة، التي تضم أكثر من ١٧ وكالة من وكالات الأمم المتحدة تقدم الخدمات بوصفها منظمة أمم متحدة واحدة في العديد من البلدان، وقد أسست نافذة حماية اجتماعية في صندوق السياسات المشترك الجديد للأمم المتحدة للنهوض ببرنامج عام ٢٠٣٠ من خلال السياسة المتكاملة؛ اللجنة رفيعة المستوى بشأن الصحة والعمالة والنمو الاقتصادي، التي أنشأت فريق عمل من أجل برنامج الصحة وصندوقاً إئتمانياً متعدد الشركاء؛ الإئتلاف الدولي للمساواة في الأجر، المشار إليه بقدر أكبر من التفصيل أدناه؛ الاتفاق العالمي الذي قام بأنشطة من بينها نشر تقرير رائد بعنوان *بناء الثقة في عالم عمل متغير*. وفي تموز/ يوليه ٢٠١٨، شاركت منظمة العمل الدولية في عدد كبير من الأحداث في المنتدى السياسي رفيع المستوى بشأن الاستعراض السنوي للتقدم المحرز في التنمية المستدامة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، الذي عقد برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. وفي عام ٢٠١٨، كان موضوعه "التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود"، مع التركيز بصورة خاصة على الهدف ٦ (ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع) والهدف ٧ (توافر الطاقة للجميع) والهدف ١١ (جعل المدن مستدامة) والهدف ١٢ (ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة) والهدف ١٥ (حماية النظم الإيكولوجية والغابات ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي ووقف فقدان التنوع البيولوجي)، وكما هي الحال كل سنة، الهدف ١٧ (وسائل التنفيذ).

١١. وأبرزت المناقشة العامة في الدورة ١٠٧ (٢٠١٨) لمؤتمر العمل الدولي بشأن التعاون الإنمائي الفعال لمنظمة العمل الدولية دعماً لأهداف التنمية المستدامة، الروابط المتبادلة بين العمل اللائق وبرنامج عام ٢٠٣٠ كما أبرزت الحاجة إلى بناء قدرات الهيئات المكونة والتزامها. وبناء على ذلك، تعتزم منظمة العمل الدولية في الأشهر القادمة أن تزيد من بذل وتكثيف جهودها فيما يتعلق بالتعاون الإنمائي الفعال لمنظمة العمل الدولية دعماً لأهداف التنمية المستدامة على ضوء الإرشادات التي سيقدمها مجلس الإدارة بشأن تنفيذ استنتاجات المؤتمر المتعلقة بالموضوع المذكور.[٦] ومن المتوقع عند كتابة هذه الوثيقة، أن تشمل هذه الجهود عرض حالات التقدم فيما يتعلق بالمستوى الثالث من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة (أي المؤشرات التي يجري وضع منهجية ومعايير من أجلها) إلى المؤتمر الدولي العشرين لخبراء إحصاءات العمل (١٠-١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨) بالاستناد إلى الأنشطة والمناقشات الثلاثية الجارية بشأن المؤشر ٨-ب-١ بشأن عمالة الشباب والمؤشر ٨-٨-٢ بشأن حقوق العمال والمؤشر ١٠-٧-١ بشأن تكاليف التوظيف للعمال المهاجرين. ومن المزمع أن يطلق خلال المؤتمر المذكور، كتيب منهجي إحصائي بشأن المستوى الأول والمستوى الثاني من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة (أي تلك التي تتوافر من أجلها أصلاً منهجية ومعايير مقررة دولياً) تحت رعاية منظمة العمل الدولية. وقد أجريت مشاورات وأنشطة بناء قدرات وطنية في عدة بلدان بشأن تقديم التقارير عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وعن الروابط مع مخازن البيانات الوطنية.

المبادرة الخضراء

١٢. تهدف المبادرة الخضراء إلى تقديم تطبيق عملي لبُعد العمل اللائق في تحقيق "انتقال عادل" إلى مسار إنمائي مستدام ومنخفض الكربون وتسهيل الإسهام الثلاثي فيه، في سياق اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، المعتمد في عام ٢٠١٥. ولقد كانت المبادرة الخضراء موضوع تقرير المدير العام المقدم إلى الدورة ١٠٦ للمؤتمر (٢٠١٧)، حيث أعرب المندوبون عن دعمهم القوي له. ومنذ مناقشة مجلس الإدارة بشأن المبادرة في دورته ٣٣١ (تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧)، دأبت منظمة العمل الدولية على تقوية دورها بوصفها مرجعية بشأن الصلات بين تغير المناخ والعمل اللائق وتوفير انتقال عادل للجميع، فساعدت بذلك على رسم معالم برنامج عالمي وفي الوقت ذاته أولت الاهتمام الواجب إلى الأولويات الإقليمية. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧، عملت منظمة العمل الدولية على نحو وثيق مع فيجي التي تولت رئاسة الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف التابع للاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، بهدف توفير الإرشاد التقني وتشجيع الحوار الثلاثي من أجل إدماج أبعاد العمل اللائق في سياسات تغير المناخ. وفي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧، دعت منظمة العمل الدولية بمشاركة أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،

[٦] الوثيقة GB.334/INS/3/1.

إلى المنتدى العالمي الأول بشأن الانتقال العادل، استضافته في مقر منظمة العمل الدولية وضم ممثلين ثلاثيين من أكثر ٣٠ من بلداً ومن مؤسسات بحثية سياسية رائدة لاستعراض الدروس المستخلصة من التجارب الوطنية وبرامج البحوث والتعاون التقني. بالإضافة إلى ذلك، قدمت منظمة العمل الدولية الإرشاد التقني من أجل حوار غير رسمي رفيع المستوى أجري في الدورة ١٠٧ (٢٠١٨) لمؤتمر العمل الدولي، بدعوة من فيجي ومشاركة ممثلين من بلدان المحيط الهادئ وأستراليا ونيوزيلندا فضلاً عن بولندا التي ستتولى رئاسة الدورة ٢٤ لمؤتمر الأطراف بشأن تغير المناخ، بهدف الإعداد للمؤتمر المذكور في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨.

١٣. ولقد تواصل تقديم الإرشاد السياسي لدعم التنفيذ الوطني *للمبادئ التوجيهية من أجل انتقال عادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً للجميع*، الصادرة عن منظمة العمل الدولية في عام ٢٠١٥، مع تركيز على البلدان الأكثر استضعافاً أمام التغير البيئي والتي تواجه مواطن عجز جسيمة في العمل اللائق. وفي حزيران/ يونيه ٢٠١٨، انضمت منظمة العمل الدولية رسمياً إلى الشراكة المعنية بالإسهامات المحددة وطنياً، وهي شبكة من المنظمات الضالعة في دعم تنفيذ الإسهامات المحددة وطنياً بموجب اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. أما التقرير الرائد السنوي لمنظمة العمل الدولية بعنوان *نظرة عامة عالمية على العمالة والشؤون الاجتماعية* لعام ٢٠١٨، فقد اتخذ موضوعاً له "*التخضير المترافق مع الوظائف*". وقدّم براهين جديدة عن الإمكانيات الكفيلة بتحقيق مكاسب صافية في الوظائف في الانتقال نحو اقتصادات منخفضة الكربون وفعالة في إدارة الموارد وبيّن الابتكارات السياسية الهامة في مجالات الحماية الاجتماعية والمهارات من أجل الوظائف الخضراء.

١٤. وكان من شأن قرار مجلس الإدارة بإدراج موضوع انتقال عادل إلى الاستدامة البيئية بوصفه محركاً سياسياً مشتركاً جديداً في البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، أن أسهم في زيادة تعميم الاعتبارات البيئية في برامج ومشاريع منظمة العمل الدولية، وتشمل جميع النتائج السياسية تقريباً لمنظمة العمل الدولية الآن نتائج محددة بشأن انتقال عادل إلى الاستدامة البيئية. ولا تزال أنشطة بناء القدرات لصالح الهيئات المكونة والموظفين، آخذة في التوسع من باب الاستجابة للطلب المتزايد على الأدوات والنُهج العملية، وقد أُدرج في مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في عام ٢٠١٨ برنامج تدريب جديد بشأن التحول في مجال الطاقة، يستكمل دورات التدريب القائمة بشأن إدارة النفايات وإعادة تدويرها والمباني الخضراء وانتقال عادل إلى الاستدامة البيئية. وضمن منظومة الأمم المتحدة، شاركت منظمة العمل الدولية مشاركة نشطة في صياغة إطار عمل مشترك للأمم المتحدة بشأن الاستدامة البيئية والاجتماعية.

١٥. وعلى مدى السنوات القادمة، ستواصل منظمة العمل الدولية تقديم الإرشاد السياسي الوطني والأدوات والمعارف التقنية لتوسيع نطاق إطار الانتقال العادل والارتقاء بتطبيقه على المستوى الوطني. كما ستسهم في البحوث والقدرة التحليلية للدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية مستخدمة دليلاً تدريبياً جديداً بعنوان *طريقة قياس ونمذجة حصائل سياسات التنمية المستدامة والمناخ على العمالة والشؤون الاجتماعية*؛ وستبرز الأبعاد الاجتماعية والعمالية لتزايد الجهود العالمية والوطنية بهدف تحقيق اقتصاد يتسم بالكفاءة في استخدام الموارد والتدوير؛ وستعمق الشراكات الاستراتيجية مع وكالات الأمم المتحدة والمبادرات القيادية لإبراز قضايا العمل اللائق والانتقال العادل في النُهج المشتركة للأمم المتحدة دعماً لاتفاق باريس، بما في ذلك بموجب الشراكة من أجل العمل تحقيقاً للاقتصاد الأخضر مع أربعة برامج ووكالات أخرى للأمم المتحدة.

مبادرة المرأة في العمل

١٦. غرض هذه المبادرة هو تحديد العوائق المستمرة أمام تحقيق المساواة بين الجنسين في العمل والإجراءات الفعالة والابتكارية المطلوبة لتذليلها. ولقد شاركت الهيئات المكونة الثلاثية مشاركة مباشرة في المناقشات في مؤتمر قمة عالم العمل المنعقد خلال الدورة ١٠٦ (٢٠١٧) لمؤتمر العمل الدولي وفي المناقشات بشأن تقرير المدير العام المقدم إلى الدورة ١٠٧ (٢٠١٨) للمؤتمر بعنوان *مبادرة المرأة في العمل: الدفع قدماً نحو المساواة*. وقد أرسى التقرير خمس ركائز من أجل العمل واقترح أن تستهل منظمة العمل الدولية بداية القرن الثاني من عمر المنظمة باعتماد دفع جديد قدماً نحو المساواة. ولقد تطرق المندوبون في المؤتمر في ٢٠٥ بيانات في الجلسة العامة إلى موضوع التقرير، وأقروا أن نهج "العمل كالمعتاد" لن يكون كافياً لتحقيق المساواة بين الجنسين وأيدوا عموماً الركائز الخمس المقترحة. وذكر كثيرون تجاربهم الوطنية فيما يتعلق بركيزة واحدة أو عدة ركائز من تلك المذكورة مشددين على أن الركائز مترابطة وأنه ينبغي معالجتها بأسلوب متكامل. وكان هناك دعوة إلى الالتزام وإلى اتخاذ إجراءات ملموسة في هذا الصدد.

١٧. وخلال الفترة الممتدة حتى مناقشة مؤتمر عام ٢٠١٨ وما بعدها، واصلت منظمة العمل الدولية أنشطتها في إطار مبادرة المرأة في العمل، بما في ذلك برنامجها بشأن المرأة في الأعمال والإدارة، ومنذ عهد أقرب بإصدار منشورات من هندوراس والهند وبنما. وستساهم هذه التقارير في إعداد التقرير العالمي المقبل بشأن المرأة في الأعمال والإدارة. ويجري في الوقت الراهن وضع اللمسات الأخيرة على دليل بشأن المفاوضة الجماعية والنهوض بالمساواة بين الجنسين. وكانت آراء وتجارب الهيئات المكونة محط تركيز أحد المؤتمرات الإقليمية لمنظمة العمل الدولية بشأن المرأة ومستقبل العمل في آسيا والمحيط الهادئ، عقد في بانكوك في أوائل عام ٢٠١٨ وشاركت في استضافته حكومة استراليا.

١٨. إن تقرير منظمة العمل الدولية بعنوان *عمل الرعاية ووظائف الرعاية من أجل مستقبل العمل اللائق*، المنشور في حزيران/ يونيه ٢٠١٨ والمستند إلى بيانات وبحوث موسعة، يلقي الضوء على طبيعة ومدى عمل الرعاية مدفوع الأجر وغير مدفوع الأجر والعلاقة بين هذين العملين ويضع إطاراً من أجل طريق سريع نحو عمل الرعاية. ويجري في الوقت الراهن وضع اللمسات الأخيرة على دليلي تدريب بشأن العاملات المنزليات المهاجرات واللاجئات، لاستخدامه على المستوى القطري في بادئ الأمر في الأردن ولبنان. وتوخياً لتسريع الأنشطة بشأن المساواة في الأجر، جرى على الصعيد العالمي إطلاق الائتلاف الدولي للمساواة في الأجر، وهو ائتلاف متعدد أصحاب المصلحة، في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧، بمشاركة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وجرت عمليات الإطلاق على المستوى الإقليمي في أمريكا اللاتينية وفي آسيا والمحيط الهادئ وعقدت اللجنة التوجيهية للائتلاف الدولي للمساواة في الأجر اجتماعها الأول في جنيف في أيار/ مايو ٢٠١٨، حيث اتفقت على اختصاصاتها ومعايير المشاركة وخطة العمل. ومن المزمع عقد مؤتمر رفيع المستوى للتبرعات من أجل الائتلاف الدولي للمساواة في الأجر في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨ في نيويورك، بحيث يتزامن مع افتتاح الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وتوخياً لتعميق قاعدة المعارف بشأن المساواة في الأجر، سوف يركز *تقرير الأجور في العالم ٢٠١٨/٢٠١٩* لمنظمة العمل الدولية، على انعدام المساواة في الأجور والإيرادات بين الجنسين.

١٩. ولقد جرى الاضطلاع بأنشطة على المستويين القطري والإقليمي لمعالجة قضايا الرعاية والمساواة في الأجر والعنف والتحرش فضلاً عن التفاعلات فيما بينها، بما في ذلك في أمريكا اللاتينية وكمبوديا وكوت ديفوار والأردن. ويجري التخطيط لمزيد من الأنشطة على المستوى القطري لمواصلة معالجة العوائق الهيكلية أمام المساواة بين الجنسين في عالم العمل. وأجرت الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية مناقشة أولى بشأن العنف والتحرش في عالم العمل في الدورة ١٠٧ لمؤتمر العمل الدولي، وهو موضوع ينطوي على بُعد قوي يتناول الجنسين وسوف تجري مناقشة ثانية بغرض اعتماد اتفاقية تكملها التوصية، في الدورة ١٠٨ (٢٠١٩) للمؤتمر.

٢٠. وستصدر منظمة العمل الدولية تقريراً آخر في عام ٢٠١٩ بشأن مستقبل المرأة في العمل بالاستناد إلى بيانات تم تجميعها فيما يتعلق بكمية ونوعية الوظائف المتاحة للمرأة وانعدام المساواة في الدخل والرعاية والعنف والتمثيل. وسيقوم التقرير بتنقيح المبادئ التوجيهية والمكونات المواضيعية والإجراءات المتصلة بها ومدى مناسبة توقيت الدفع الجديد قدماً نحو المساواة.

مبادرة مستقبل العمل

٢١. تتمحور مبادرة مستقبل العمل حول بحث معمق لمستقبل العمل بغية توفير الأساس التحليلي للوفاء بولاية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالعدالة الاجتماعية في القرن الثاني من عمرها. واستناداً إلى المرحلة الأولى من تنفيذ المبادرة، التي نظم فيها زهاء ١١٠ بلدان حوارات وطنية ثلاثية حول الموضوع، أوعز مجلس الإدارة في دورته ٣٢٩ (آذار/ مارس ٢٠١٧) إلى المدير العام أن يشكل لجنة عالمية بشأن مستقبل العمل تضم شخصيات بارزة ذات إنجازات ورؤية شخصية يعتد بها للمشاركة بصفتهم الفردية في هذه اللجنة. وأنشئت اللجنة العالمية المؤلفة من ٢٨ عضواً حسب الأصول المرعية في آب/ أغسطس ٢٠١٧، وعقدت منذ ذلك الحين ثلاثة اجتماعات ومن المزمع عقد الاجتماع الرابع والأخير في أواسط تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨.

٢٢. وانكبت اللجنة العالمية في اجتماعاتها على دراسة الجوانب المتعددة لمستقبل العمل. واستكملت الاجتماعات بسلسلة من الحوارات السياسية التي نظمتها منظمة العمل الدولية مع الخبراء والمعاهد والوكالات بهدف الاستفاضة في التعمق في استكشاف القضايا المحددة التي اعتبرتها اللجنة على قدر من الأهمية. وتناولت هذه الحوارات مواضيع "التعلم المتواصل: من يدفع ومن يقدم الخدمات؟" (١٢ نيسان/ أبريل ٢٠١٨)؛ "مستقبل العمل في الاقتصاد الريفي" (١٦ نيسان/ أبريل ٢٠١٨)؛ "حفز البيانات الكلية والخوارزميات والذكاء الاصطناعي وسلسلة السجلات وغير ذلك من التكنولوجيات الرقمية من أجل العمل اللائق والمنشآت المستدامة" (٢٧ نيسان/ أبريل ٢٠١٨)؛ "ما وراء الناتج المحلي الإجمالي: قياس العمل وقيمته والرفاهة" (١٠ أيار/ مايو ٢٠١٨)؛ "النمو والتنمية الشاملان: جعل الممارسات في القطاع الخاص تتماشى مع برنامج عام ٢٠٣٠" (١٤ أيار/ مايو ٢٠١٨). وسعت منظمة العمل الدولية إلى التفاعل مع المنظمات الدولية الأخرى الناشطة في مجال مستقبل العمل وعقدت دورات إعلامية مع الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية خلال الدورة ٣٣٢ (آذار/ مارس ٢٠١٨) لمجلس الإدارة والدورة ١٠٧ (٢٠١٨) لمؤتمر العمل الدولي.

٢٣. وسيجري إطلاق تقرير اللجنة العالمية في ٢٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩. وسيكون متسماً بالدقة والاستراتيجية وموجهاً نحو العمل بطبيعته. ومن المستحسن والمشجع أن تقوم الدول الأعضاء بتنظيم مناسبات تلي نشر هذا التقرير بحيث تتيح المجال لإجراء دراسة ومناقشة ثلاثيتين تامتين لمضمونه على المستوى الوطني إعداداً لمشاركتها في الدورة ١٠٨ (٢٠١٩) لمؤتمر العمل الدولي. ورهناً بالظروف الوطنية، قد يمكن الجمع بين هذه المناسبات وبين مناسبات ترمي إلى الاحتفاء والاحتفال بالتاريخ والإنجازات المشتركة لكل دولة من الدول الأعضاء في التزامها مع منظمة العمل الدولية.

٢٤. وستكون الدورة ١٠٨ (٢٠١٩) لمؤتمر العمل الدولي نقطة الذروة التي ستتوج سنة الاحتفال بالمئوية. وقد قرر مجلس الإدارة أن يخصص المؤتمر قدراً كبيراً من أعماله للنظر في مستقبل العمل وفي سائر جوانب المئوية. وسيتلقى المؤتمر تقرير اللجنة العالمية ومن المتوقع أن يعتمد وثيقة ختامية هامة بشأن مستقبل العمل بوصفها الحصيلة الرئيسية لمبادرة مستقبل العمل. وسيكون تنظيم مناقشات المؤتمر موضوع مناقشة مستقلة في الدورة ٣٣٤ لمجلس الإدارة.[٧]

استنتاج

٢٥. كان مجلس الإدارة في دورته ٣١٩ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣) قد أيد تنفيذ مبادرات المئوية بهدف مساعدة منظمة العمل الدولية على الاحتفال بمئويتها وهي تتمتع بهوية قوية واتجاه استراتيجي واضح ورسائل وأدوات تتناسب مع الظرف الراهن. ومنذ ذلك الحين، أجريت أنشطة في مجموعة من المجالات المفصلة أعلاه وفي التقارير السابقة المقدمة إلى مجلس الإدارة. ولقد أُدرجت المبادرات في أدوات البرمجة في منظمة العمل الدولية. وعلى ضوء القرارات التي سيتخذها مؤتمر العمل الدولي في دورته ١٠٨ (٢٠١٩)، قد يبدو من المناسب إدراج المتابعة التي ستنبثق عنها في البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١، ومن ثم اختتام عملية تقديم التقارير السنوية بشأن تنفيذها.

مشروع قرار

٢٦. ***طلب مجلس الإدارة من المدير العام:***

"١" أن يراعي إرشاداته فيما يتعلق بمبادرات المئوية وأن يسهل مشاركة الهيئات المكونة مشاركة قوية في تنفيذها؛

"٢" أن يدرج التنفيذ المتواصل لمبادرات المئوية في متابعة أعمال الدورة ١٠٨ (٢٠١٩) لمؤتمر العمل الدولي.

[٧] الوثيقة GB.334/INS/2/2.